

شأنه اذا كان ينقله ويحفظه عن النظر فما اذا كان  
يستعين به نوع اشغالة لقاري الفاري من الصنف  
ولا بأس به قال في شرح الهداية وقال  
في المجد قالا ابو حنيفة لو شهدوا على صك  
فقالوا عرفنا ان هذا خطا وحواشينا لكن لا نذكره  
ان يصدقنا من ذلك فان افترقه فاص غيره  
ثم اختلفوا اليه فيما افترقه لان هذا مما يختلف فيه  
القضاة وهذا بعيد ان لو ذكر لنا في اي اشهد  
من غير تذكر الحاد تنزل المعرفه حتى لا تقبل طائفة  
بذلك خلافا **ب** في شخص شتر في شخص  
ان بعض ارض وقال في كتاب الشرايط في ان  
من فلان جميع القطع السنة السوداء التي عدتها  
سنة قطع بعض مجاورات تعرف الاولي بالمالثة  
والثانية بالطواغيت الاخرا ثم قال في المحصول  
كامل ذلك جدود اربع الحد القيطية التي في الطوب  
والبحري الى جزيرة اللحم والشحم التي رذقة الخمر  
والغريد الى ارض يعرف بالمرش فتنوع في القطعة  
المستامة بالمالثة باعتبار اهلها وحدثه خارجة  
عن الحدود المذكورة في كتابه الشرايط فاد الفيت  
بيته وشهدت بان هذه القطعة المستامة  
بالمالثة من هنا الى هنا ومن هنا الى هنا وعينها  
حدودها

حدودها اشتراها فلان من فلان وهي من جملة  
القطع السنة المذكورة في كتاب الشرايط فاشهدت  
البيته ام لا **ب** اذ اقيمت بيته  
وشهدت بترابها وحدودها تقبل فان المذكور في كتاب  
الشرايط منها ومجاورة من هذه العايزة لبعض  
الاجر غير مجاور فالعمل على ما شهد به الشهود  
**ب** في شخص اشترى من شخص من ارض ناحية  
معلومة بقصه مجاوره ليسمى له وهي العالبة  
والثانية العاطية والثالثة فمصام والرابعة  
حوض كويم وحسبنا ان الصنطة والمخامسة حياضا  
الرافوية والدرابرو السادسة الغرور بعضها  
حدود اربعة ووضع يد المستشري على ذلك  
بعضه ستة ملكا ووقف ثوب في حجره الى المستعالي  
ووضع لناظر الشرعي يده على ذلك بطرف النظر نحو  
من ثلاثة عشر من فوقه نزاع في ذلك وزعم  
المنازع في ذلك ان قطع عن العالبة والعور خارجة  
عن المبيع وعدل ذلك ما عيرد اخل في الحد والاد  
ان القطع بين المشهورين لهما شهرة في محلها  
ظاهرة من ان لبيد كما غيرها في الاسم بل ان الاراض  
فمن فضل قوله المنازع في عدم دخولها في المبيع شهرتها  
في محلها لا ووهل نسمع دعوى المنازع في ذلك

Copyright © King Saud University